

أضواء على الصحيحين

[369] بين الخلفاء والشرعية لا ريب إن أهم شروط الأمامة والتي تعتبر المفهوم الواقعي والحكمة العالية في الخلافة في الإسلام هو: أن يكون الأمام وال خليفة حافظا للدين، وصائنا للشرعية، ومنفذا لقوانين القرآن وتشريعاته. هذا ما أوضحه أمير المؤمنين (عليه السلام) في ضمن بيانه لشروط الأمامة فقال: ولا المعطل للسنة فيهلك الأمة. ولكن التاريخ يروي لنا عكس هذا تماما، ويستفاد مما احتوته أحاديث الصحيحين، أن بعض حكام الشرعية، وقوانين الدين، قد تعرضت للتزوير وتناولت إليها أيدي التشويه والتحريف في عهد الخلفاء، وإنهم كانوا يغيرون التعاليم والأحكام الدينية حسب ما تقتضيه مصالحهم ونزعاتهم الشخصية، وكل واحد منهم كان يفسر الشرعية والسنة وفقا لرأيه وكيفما شاءت أهواؤهم. لما أرادوا أن يبرروا هذا العمل - ويصبغوا هذه التحريفات والتغييرات بالصبغة الدينية والطابع الشرعي، ويظهروا باطلهم ومخالفاتهم للنصوص في كسوة الحق - سموه الاجتهاد، وخلف ستار الاجتهاد وباسمه دسوا تحريفاتهم ومخالفاتهم في أوساط المجتمعات الإسلامية، بينما الاجتهاد في الواقع أمر، ومخالفة التعاليم القرآنية الصريحة والسنة النبوية أمر آخر. وبهذه المناسبة يقول أمير المؤمنين الأمام علي (عليه السلام): قد عملت الولاة قبلي أعمالا خالفوا فيها رسول الله (صلى الله عليه وآله)، متعمدين بخلافه، ناقضين لعهد، مغيرين لسنة، ولو حملت الناس على تركها، وحولتها إلى مواضعها، وإلى ما كانت في عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) لتفرق عني جندي، حتى أبقي وحدي، أو مع قليل